تكليف المحرّمي بإدارة ملف الأمن ومكافحة الإرهاب.. مزيد من الانضباط ورعب بين الأعداء

- ما الأهمية التي يكتسبها القرار في مثل هذه الظروف والأوضاع ؟
- كيف تنظر النخب السياسية والعسكرية لقرار الرئيس الزُبيدي ؟
- ما الذي ينبغي على النائب المحرّمي القيام به ؟

الانتقالي الجنوبي يعيد ترتيب أوراقه

الأمناء / خاص :

دشـنّت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب باسـتعادة دولة جنوب المسـتقلة وصاحب النفوذ الواسع في عدد من مناطق الجنوب عملية إعـادة هيكلة لقواته الأمنية وذلك مسـايرة لتطور التهديـدات في تلك المناطق ومن ضمنها العودة الملحوظة لنشاط تنظيم القاعـدة، وتفاعلا أيضـا مع بعض المشاكل الهيكلية والتسييرية التي برزت في صلب تلك القوات.

واختار رئيـس المجلس عيدروس الزبيدي لمهمّة إعادة ترتيب أوراق القوات الأمنية نائبه في رئاسة المجلس العميد عبدالرحمن المحرّمي المعروف بأبوزرعة صاحب الخبرة الواسـعة بالعمل الأمني والإنجازات الميدانية المشهودة في مواجهة تنظيم القاعـدة وقتال جماعة الحوثي من خلال قيادته لقوات العمالقة.

ويشـغل المحرّمي بالإضافـة إلى دوره القيادي في المجلس الانتقالي، منصب عضو في مجلـس القيادة الرئـاسي اليمني الذي يرأسه رشاد العليمي.

وأصـدر الزبيدي قـرارا بتكليف المحرّمي بإدارة ملف الأمن ومكافحة الإرهاب، ليتولى بذلـك "الإشراف الكامل على عمـل القوات الأمنية ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى إعادة هيكلتهـا وتنظيمها بما يسـاهم في تعزيز الأمن والاسـتقرار في عمـوم محافظات الجنوب"، وفقا لما ورد في نصّ القرار.

واتّخذ القرار صفة النفاذ الفوري استنادا إلى ما نصت عليه مادّته الأخيرة بشأن وجوب "العمل به مـن تاريخ صـدوره، وإلغاء أيّ تكليف سابق يتعارض مع أحكامه ونشره في الجريدة الرسمية للمجلس».

وشهدت مناطق داخلة ضمن نطاق نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي وواقعة في دائرة عمل القـوات التابعة له خلال الفترة الأخيرة عودة ملحوظة لنشـاط تنظيم القاعدة الذي كانت تلك القـوات ذاتها قد قامـت بأدوار رئيسية في الحرب ضدّه وتمكنت من هزيمته وتحجيم خطره. ونفّذ التنظيم في وقت سابق من الشـهر الجاري هجوما بسيارة مفخّخة على ثكنة عسكرية في محافظة أبين شرقي عدن أوقع أكثر من ثلاثين من عناصر القوات الجنوبية بين قتلى وجرحى.

ولم يخل قـرار تكليـف المحرّمي بإعادة هيكلة القـوات أيضا من دوافـع تنظيمية داخلية. حيث جـاء القرار في خضم الضجة الثائرة في عدن وحوارها حول ما بات يعرف بقضية الضابط عشّـال الجعدني. واختطف عشـال وهو ضابط من محافظة أبين ينتمي إلى الجيـش اليمني برتبة مقـدّم في يوليو الماضي بعدن وما يزال مصيره مجهولا، الأمر الـذي أثار احتجاجات عارمـة من قبل أبناء قبيلته.

ويبـدو أنّ قرار تكليـف المحرّمي بإعادة الهيكلة مثّل في بعض وجوهه استجابة لتلك التحذيـرات، حيث توقعت جهات سياسـية وإعلامية أن تشـهد القوات الأمنية الجنوبية في الفترة القادمة عملية فرز وغربلة لإعادة فـرض الانضبـاط داخلها والنـأي بها عن النوازع الشخصية والصراعات المصحية.

ورحبت العديـد من الدوائر بقرار الزبيدي واعتبرته مفيدا في فرض الأمن والاسـتقرار ومواجهة المخاطر. واعتبر الإعلامي والمحلل السياسي صلاح السـقلدي القرار "محاولة محمودة لفـض التشـابك والتداخل المريع الذي يسود الأجهزة الأمنية وأجهزة مكافحة الإرهاب مـع بعضها بعضا ومع الآخرين في الجنوب.

كما أن القرار خطـوة لتصحيح الأخطاء وتجاوز حالة الفوضى الأمنية التي تسود تلك الأجهزة والتجاوزات الخطـرة التي يقترفها بعض المحسوبين النافذين على تلك الأجهزة وما سـادها من أفعال خطرة لغايات نفعية وشـخصية، بـل وأحيانـا انتقامية أضرت بسمعة الأجهزة وسمعة الانتقالي".

لكنّ السقلدي أثار عددا من الأسئلة بشأن تنفيذ القرار من بينها "كيف سيكون التنسيق بين الأجهزة الأمنية المحسـوبة على الطرف الجنوبي وتلـك التي تتبع قانونيـا وإداريا للحكومة اليمنية ووزارة الداخلية بالتحديد، ومنهـا أمن عـدن وأمن باقـي المحافظات الجنوبية.. وماذا لـو لم تنصَعْ تلك الأجهزة الحكومية لتطلعات المحرمي". كما تسـاءل أيضا "هل سـنرى تعاونا جادا بين المحرّمي ورئيس جهاز مكافحة الارهاب بالجمهورية اليمنية الذي يقوده اللواء شلال هادي لتجاوز الأخطـاء التي حُسـبت على هـذا الجهاز، وبالذات في عدن".

كـما علّق الكاتـب الصحـافي والمحلل السـياسي ياسر اليافعي على قـرار إعادة الهيكلة بأنّـه "خطوة تصحيحية هامة طالما انتظرها الناس في عـدن والجنوب لتوحيد القرار الأمني، ومعالجـة الأخطاء المتراكمة التي تسـببت في إرباك المجلـس الانتقالي وقواته المسـلحة». وأضاف «أمـام المحرّمي مسؤولية كبيرة لإعادة ترتيب القوات الأمنية وقوات مكافحة الإرهاب على أسس وطنية، بعيدا عـن النزعـات المناطقيـة والعائلية والشخصية».

تفاعل جنوبي واسع

تفاعل جنوبي واسـع مع قـرار الرئيس القائـد عيـدروس الزُبيدي رئيـس المجلس الانتقـالي، القائد الأعلى للقوات المسـلحة الجنوبيـة، نائب رئيس المجلـس الرئاسي، بتكليـف نائبه العميـد عبدالرحمن المحرّمي بإدارة ملف الأمن ومكافحة الإرهاب بالقوات المسلحة الجنوبية.

وأصدر الرئيـس القائد الزُبيـدي، قرارًا بتكليف نائبه العميد عبدالرحمن المحرّمي (أبو زرعة) بإدارة ملف الأمن ومكافحة الإرهاب.

وبموجـب هذا التكليف، يتـولى العميد المحرّمي الإشراف الكامـل على عمل القوات الأمنية، ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى إعادة هيكلتهـا وتنظيمها بما يسـاهم في تعزيز الأمن والاسـتقرار في عمـوم محافظات الجنوب.

وقضت المادة الأخـيرة من قرار التكليف، بالعمل به مـن تاريخ صـدوره، وإلغاء أي تكليف سابق يتعارض مع أحكامه ونشره في الجريدة الرسمية للمجلس.

قرار الرئيس الزُبيدي قوبل بتفاعل واسع في المجتمع الجنوبي، وسـط إشـادة كبيرة بهذه الخطوة التي من شأنها أن تقوّي جبهة الجنوب في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

وشـدد محللـون وخبراء عـلى أهمية هذه الخطـوة وتحديدًا فيـما يتعلق بإجراء عملية تنسيق في الجهود والوحدات الأمنية والعسكرية لمواجهة الإرهاب.

ورأى كثيرون أن مثـل هذه الخطوة من شأنها أن تسـاهم في تعزيز دور الكفاءات التي ستتصدر المشـهد على صعيد مكافحة الإرهاب، ومن ثم تحقيق نتائج ميدانية أكثر نجاعة في هذا الإطار.

ما يزيد من هذه النتائج المرتقبة أن العميد عبدالرحمن المحرمي يملك سـجلًا طويلًا في مكافحة الإرهاب، وحقق إنجازات كبيرة، ما يعني أن قرار الرئيـس الزُبيدي يحمل أهمية استراتيجية كبيرة.

في المقابل، فإن حالة من السعار والفزع هيمنت على تيـارات الإرهـاب اليمنية في أعقاب هذه الخطـوة، وبدأت سريعًا حملات مشبوهة تستهدف النيل من الجنوب نفسيا وكذلك عرقلـة قدراته في مجـال مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره.

ولعل السـبب الرئيسي في حجم سعار تيارات الإرهاب اليمنية، هـي ترقبها مزيدًا من الخسائر الميدانية على يد القوات المسلحة الجنوبيـة في الحرب التـي تخوضها ضد الإرهاب.